



أهميته تكمن في توجيه السياسات الاقتصادية والمالية ومساعدة صناع القرار وتحديد مستويات الضرائب والإنفاق العام وأسعار الفائدة

«المركزي»: الناتج المحلي مؤشر للنمو الاقتصادي لا يعكس جودة الحياة وتوزيع الثروة

أو التراجع الاقتصادي، ومقارنة اقتصادات الدول، حيث يعتمد عليه من قبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووضع السياسات الاقتصادية من خلال توجيه السياسات المالية للحكومات والبنوك المركزية والتنسيق باتجاهات المؤشرات الاقتصادية ليساعد الاقتصاديين في التوقعات المستقبلية.

وأشار «المركزي» إلى أن هناك نوعين رئيسيين من الناتج المحلي الإجمالي هما: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، الذي يحسب بالأسعار الجارية دون تعديل للتضخم، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يعدل لإزالة تأثير التضخم، مما يجعله أكثر دقة في تحليل النمو الاقتصادي.

مفهوم النمو

وقال إن النمو الاقتصادي يقصد به زيادة إنتاج السلع والخدمات، ويقاس بارتفاع الناتج المحلي الحقيقي، أما الانكماش الاقتصادي (الركود) فهو انخفاض الناتج المحلي الحقيقي، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة وتراجع الدخل.

والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع حساب استهلاك الأسر، والذي يشمل الإنفاق على السلع النهائية مثل الأغذية والملابس، والسلع المعمرة مثل السيارات والأجهزة الكهربائية، إضافة إلى الخدمات مثل التعليم والصحة، والاستثمار الذي يشمل الإنفاق على الأصول الثابتة مثل المعدات والمباني، إضافة إلى المخزون والمساكن الجديدة التي تشتريها الأسر، والإنفاق الحكومي والذي يشمل نفقات الحكومة على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والأمن، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية مثل الطرق والجسور. يستثنى من ذلك التحويلات الاجتماعية مثل إعانات البطالة وصافي الصادرات الذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات، حيث يوضح مدى تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد.



الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المقياس المعياري لقياس حجم النشاط الاقتصادي في أي دولة منذ عام 1937 يعتمد عليه في المقارنات الدولية لقياس أداء الاقتصادات وتحديد ترتيب الدول من حيث نشاطها الاقتصادي

الوسيلة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى لا يتم احتسابها. وحول معادلة طريقة الإنفاق لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي، ذكر «المركزي» أن طريقة الإنفاق تعد الأكثر شيوعاً لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي.

استخدامات الناتج المحلي

أما عن استخدامات الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يستخدم في عدة مجالات، منها: قياس الأداء الاقتصادي للدول حيث يعكس النمو

أو خدمات وكذلك شراء وبيع الأسهم والسندات في أسواق المال لأنها لا تعكس إنتاج اقتصادي جديد.

أما عمليات إعادة البيع (بيع السلع المستعملة) فلا يتم احتساب السلع المعاد بيعها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم احتساب قيمتها فعلياً في الناتج عند إنتاجها لأول مرة، وكذلك السلع الوسيطة لا يتم احتسابها ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها لا تعكس إنتاجاً جديداً. وتمثل مدفوعات مقابل سلع التحويلات الاجتماعية وإعانات البطالة لأنها لا تعكس مدفوعات مقابل سلع اقتصادية جديدة.

يستثنى من احتساب الناتج المحلي الإجمالي كل المعاملات المالية وهي المعاملات المالية وهي التحويلات الاجتماعية وإعانات البطالة لأنها لا تعكس مدفوعات مقابل سلع اقتصادية جديدة.

القيود على الناتج المحلي الإجمالي

رغم أهمية الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يواجه عدة قيود، منها:

- عدم عكس توزيع الدخل والثروة.
- عدم قياس جودة الحياة والرفاهية.
- عدم احتساب الأنشطة غير السوقية، مثل العمل المنزلي والتطوعي.
- استبعاد الاقتصاد غير الرسمي مثل التجارة غير المسجلة.
- عدم تقييم الاستدامة البيئية ومدى تأثير الإنتاج على الموارد الطبيعية.

السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى والخدمات النهائية والتي تشمل الخدمات التي تقدم مباشرة للمستهلك مثل الرعاية الصحية والتعليم والفترة الزمنية، والتي يتم الحساب بناء على الإنتاج في فترة محددة، سواء سنوية أو ربع سنوية وأخيراً النطاق الجغرافي، والذي يحتسب الناتج المحلي داخل حدود الدولة، بغض النظر عن جنسية الأفراد أو الشركات المنتجة.

وذكر «المركزي» أنه داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، وهو مؤشر أساسي يعكس الأداء الاقتصادي للدولة، وعادة ما يتم قياسه على أساس سنوي أو ربع سنوي. ويتطلب احتساب الناتج المحلي الإجمالي مراعاة عدة شروط، منها: القيمة النقدية التي يجب أن تكون قيمة السلع والخدمات مقومة بالعملة، ما يتيح مقارنة أداؤها الاقتصادي، والسلع والخدمات التي يتم إنتاجها للاستهلاك المباشر، وليس

يعتمد عن المقارنات الدولية لقياس أداء الاقتصادات وتحديد ترتيب الدول من حيث نشاطها الاقتصادي ورغم بعض القيود التي تواجهها مثل عدم قياس جودة الحياة أو مدى توزيع الثروة يظل الناتج المحلي الإجمالي أداة لا غنى عنها لفهم وتحليل اقتصادات الدول.

وأشار «المركزي» إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعرف بأنه القيمة النقدية الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة

وفقاً لتقرير «غلوبل داتا».. والكويت في المرتبة الخامسة

15,85 مليار دولار قيمة مخرجات سوق البناء المحلي



علاء مجيد

كشفت مجلة «ميد» عن أن إجمالي قيمة مخرجات سوق البناء والتشييد في الكويت بلغ 15,85 مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الخامسة خليجياً، ليكون ذلك نصيب الفرد من البناء نحو 3,68 آلاف دولار، إذ يبلغ عدد سكان البلاد نحو 4 ملايين نسمة، وذلك وفقاً للنتائج التي تضمناها التقرير الصادر عن شركة «غلوبل داتا».

وحسب التقرير، تصدر المملكة العربية السعودية إجمالي قيمة مخرجات البناء في دول الخليج بقيمة 147,99 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد من البناء بنحو 4,48 آلاف دولار، وجاء في المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة مخرجات بناء بلغت 105 مليارات دولار ليكون نصيب الفرد 10,82 آلاف دولار.

واحتلت قطر الترتيب الثالث بقيمة مخرجات بناء بلغت 47,23 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد بنحو 15,74 ألف دينار ويعد هو الأعلى من دول الخليج، وفي المركز الرابع جاءت سلطنة عمان بإجمالي مخرجات بناء بلغت 19,92 مليار دولار، وسجل نصيب الفرد نحو 3,8 آلاف دولار.

وأخيراً، جاءت البحرين في المرتبة السادسة بإجمالي قيمة مخرجات بناء بلغ 8,7 مليارات دولار، وسجل نصيب الفرد من البناء قيمة 5,8 آلاف دولار.

أظهرت مجلة «ميد» حجم مخاطر البناء لدول الخليج والشرق الأوسط خلال الربع الرابع من العام الماضي 2024، حيث حلت الكويت في المرتبة الرابعة ضمن الأسواق الأقل مخاطرة في المنطقة، بعد أن صنفت بدرجة مخاطرة 40,75 درجة، وهي أقل من متوسط

اتجاهات السوق الخليج عموماً، وأسواق الخليج عموماً، لا سيما في ظل استمرار التحديات الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة.

ويرى محللون أن السوق قد يشهد تحركات أفقية خلال الجلسات المقبلة، مع تقرب المستثمرين لظهور محفزات جديدة تدعم الاتجاه الصعودي للأسهم، خاصة في ظل انتظار الإعلان عن نتائج الربع الأول من العام، والتي من المتوقع أن تلعب دوراً محورياً في تحديد توجهات السيولة خلال الفترة المقبلة، فضلاً عن انعقاد الجمعيات العمومية للشركات لإقرار توزيعات 2024.

وأثر على الجلسة تراجع 9 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ 4,72٪، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها المواد الأساسية بـ 1,32٪، واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً. وعلى مستوى الأسهم، فقد تراجع سعر 7 أسهم على رأسها «الرابطة» بـ 13,33٪، وذلك بعد إعلان القوائم المالية الفصلية السنوية، فيما ارتفع سعر 45 سهماً في مقدمتها «الوطنية الدولية القابضة» بـ 25,90٪، واستقرار سعر 11 سهماً. يشير إلى أن بورصة الكويت كانت في عجلة رسمية أيام الأحد والاثنين والثلاثاء من الأسبوع الحالي، احتفالاً بعيد الفطر السعيد.



أسس بتجاني أداء الأسهم المدرجة، حيث شهدت بعض الأسهم القيادية عمليات شراء انتقائية، فيما تعرضت أخرى لضغوط بيعية بعد تحقيقها مكاسب سابقة، كما تآثر السوق بموجة جني أرباح على بعض الأسهم التي شهدت ارتفاعات خلال الجلسات التي سبقت عطلة عيد الفطر. ومن العوامل المؤثرة على السوق خلال الفترة الحالية استمرار التقرب للتطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، خاصة في ظل تحركات أسعار النفط التي تعد عاملاً رئيسياً في تحديد

260 مليون دينار خسائر سوقية بضغط من عمليات البيع وجني الأرباح

71,7 مليون دينار سيولة البورصة في أولى الجلسات بعد العيد

شريف حمدي

استهلّت بورصة الكويت أولى جلساتها بعد عطلة عيد الفطر بإداء متباين وعمليات جني أرباح واسعة على العديد من الأسهم، حيث شهدت التعاملات نشاطاً ملحوظاً في بعض الأسهم القيادية، بينما تعرضت أسهم أخرى لضغوط بيعية انعكست على المؤشرات الرئيسية، وجاءت التداولات مدعومة بعودة المستثمرين إلى السوق بعد فترة التوقف، وسط تقرب لتوجهات الأسواق الإقليمية والعالمية.

وسجلت سيولة السوق خلال جلسة أمس نحو 71,7 مليون دينار، موزعة على 229,49 مليون سهم، بتنفيذ 17,99 ألف صفقة، حيث استحوذ السوق الأول على 45,4 مليون دينار، ما يعادل 63,3٪ من إجمالي السيولة المتداولة، فيما توزعت السيولة المتبقية على السوق الرئيسي، الذي شهد تحركات متفاوتة بين عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم التشغيلية والمضاربات على الأسهم الصغيرة والمتوسطة. وقد تراجع مؤشر السوق الأول والعام بنسبة 0,56٪ و0,55٪ على التوالي، وانخفض مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0,55٪، وهدت «الرئيسية 50» بـ 0,24٪، وذلك عن مستوى جلسة يوم الخميس الماضي. أما على مستوى القيمة

الرأسمالية للبورصة، فقد أنهى السوق الجلسة عند 47,52 مليار دينار، مقارنة بـ 47,78 مليار دينار بنهاية جلسة 27 مارس الماضي، ما يعكس تراجعاً وخسائر في القيمة السوقية بواقع 260 مليون دينار، في ظل الضغوط البيعية التي شهدتها بعض الأسهم القيادية. وشهدت الجلسة تداولات مكثفة على عدد من الأسهم، حيث تصدر سهم إيفا قائمة الأسهم سيولة بتداولات بلغت 10 ملايين دينار، ما يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم وسط زخم في التداولات، وجاء في المرتبة الثانية سهم بيت التمويل الكويتي بسيولة بلغت 8,5 ملايين دينار، مستفيداً من استمرار النشاط على أسهم البنوك، أما بنك الكويت الوطني، فقد حل في المرتبة الثالثة من حيث السيولة بتداولات بلغت 7,3 ملايين دينار، ما يعكس استمرار جاذبية السهم للمستثمرين، وفي المرتبة الرابعة، جاء سهم أريزون بسيولة بلغت 5,1 ملايين دينار، ليواصل السهم تسجيل تداولات نشطة مدعومة بتحركات المستثمرين الأفراد. وإجمالاً، اتسمت جلسة